

إِسْنَادُ الشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ فَاحِ مِيزَانِ النُّحَوِيِّينَ

أ(ة). فاطمة عويمر

جامعة يحيى فارس المدية - الجزائر

الملخص :

يعد إسناد الشواهد النحوية وتوثيقها من القضايا التي شغلت النحاة المتقدمين والمتأخرين، والمتأمل في مصنفات النحاة سيجد تضاربا في المواقف، فهناك من يغفل عن ذكر القائل، ويكتفي بإحالة الشاهد إلى أحد الرواة أو إلى شيخه، وهناك من يطالب بمعرفة القائل، ويشدد على ضرورة توثيق الشاهد النحوي، حتى يُطمأن إليه ويصحَّ الاحتجاج به. وسأقوم في هذا البحث ببيان الأسباب التي أدت إلى إغفال إسناد الشواهد النحوية وعدم ذكر قائلها، كما سأعرض لبعض الشواهد الشعرية التي جُهل قائلها، ومواقف النحاة إزاءها.

الكلمات المفتاحية: إثبات الإسناد - جهالة القائل - توثيق الشواهد النحوية.

Abstract:

Attribution and authentication of grammatical quotations is of the issues, that preoccupied old and modern grammar scholars. If we examines, we will find an inconsistency in their attitudes and position, as some of them omit the name of the original author, and they only refer the quotation to one of the tellers or to this master, while others pay a great attention to exact source of the quotation and insist on the necessity of authenticating grammatical quotations, so that they can be used for argumentation.

In this article we will attempt to explain the reasons that have led to the omission of quotations attribution, and we will mention some quotations whose authors are not known, and grammarians attitudes towards them.

Key words: demonstrating quotations attribution, knowing the sayer or the author, authentication of grammatical quotations.

من المعلوم أن السماع والرواية عند النحاة كانا الأصل الذي بُنيت عليه قواعد النحو، وكانت المنهجية العلمية تقتضي منهم تقييم كل مسموع وكل مرويٍّ عن العرب حتى يُطمأنَّ إليه، وعملية التقييم شملت معرفة اطراد المسموع من عدمه، ومعرفة مصدره الذي أخذ منه، ولذلك كثر التشكيك والطعن في بعض الشواهد التي لم تبلغ حدَّ الاطراد، والتي لا يُعرف قائلها، وبدأت عناية النحاة بمعرفة أسانيد الشواهد النحوية التي تبنى عليها القواعد.

وقبل الخوض في عرض مواقف النحاة من هذه القضية يجب الوقوف على تحديد مفهوم الإسناد عند المحدثين؛ لأنهم كانوا أول من عُني بالإسناد في الحديث النبوي الشريف ووضَعوا ضوابط الرواية وشروط الراوي، ثم تأثر بهم النحاة ونقلوا عنهم تلك الضوابط مع فارق في مدى التقيد بها وتطبيقها على رواية اللغة.

1 / الإسناد عند المحدثين:

الإسناد لغة:

جاء في المقاييس: «السين والنون والداد أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال: سَنَدْتُ إلى الشيء أَسْنُدُ سُنُودًا، واستندت استنادًا، وأسندت غيري إسنادًا، والسَّناد: الناقة القوية، كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي، والمُسند: الدهر؛ لأن بعضه متضامٌ، وفلانٌ سَنَدٌ أي مُعتمد ... والإسناد في الحديث: أن يُسند إلى قائله.»⁽¹⁾

⁽¹⁾ مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دب، دط، 1399هـ/1979م، مادة (سند)، 105/3.

وجاء في لسان العرب: « السَّنَدُ: ما ارتفع من الأرض في قُبُلِ الجبل أو الوادي... والإِسْنَادُ: إسناد الراحلة في سيرها، ويقال: سَنَدْنَا في الجبل وأسندنا جبلها فيها، وفي حديث : ثم أسندوا إليه في مشرُبة أي: صعدوا إليه، يقال: أسند في الجبل إذا ما صعدَه.»⁽¹⁾

ومن خلال هذين التعريفين نجد أن الإسناد في اللغة يتضمَّن ثلاث دلالات أساسية متوفرة في مصطلح الإسناد عند المحدثين، وهذه الدلالات هي:

1 - دلالة التَّضَام، وضمُّ الشيء إلى الشيء يعني اتصاله به، واتصال السند عند المحدثين شرط أساسي في قبول الحديث، ويقابله الانقطاع وهو عدم الاتصال.

2- دلالة الاعتماد، وقد سمي إسنادا لأن الحديث يستند إلى طريق من طرق روايته، ويعتمد عليه في ثبوته وصحته.

3- دلالة الرفع والارتفاع والصعود، وفي إسناد الحديث يرفع المحدث حديثه حتى يصل به إلى آخر فرد في سلسلة روايته، ومثال ذلك ما جاء في صحيح البخاري: « حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

⁽¹⁾ لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، دط، دت، 221/3.

رضي الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: الإيمان بضع وستون،
والحياء شعبة من الإيمان.»⁽¹⁾

الإسناد اصطلاحاً:

جُلُّ التعريفات الاصطلاحية للإسناد تنصُّ على أنه متضمن للاتصال
والرفع والاعتماد، كما هو متضمَّن لها في دلالاته اللغوية.

قال **التهانوي**: « الإسناد عند المحدثين هو الطريق الموصل إلى المتن،
والمراد بالطريق رواية الحديث، وبالمتن ألفاظه.»⁽²⁾

وقال **ابن جماعة**: « الإسناد هو رفع الحديث إلى قائله، والمحدثون
يستعملون السند والإسناد شيء واحد.»⁽³⁾

وبما أنَّ الإسناد هو العلم الذي يهتم بالرجال الرواة الذين ينقلون لنا ألفاظ
رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأفعاله، كان لهذا العلم قيمة وفضل كبير عند
المحدثين، ولأنه مرتبط بأمور الدين أولوه عناية بالغة، فلا اليهود ولا النصارى
اهتموا بالرجال الذين ينقلون عن موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام لما كان
في دينهم من العبث والتصحيف والتحريف، أمَّا علماء المسلمين فكانوا حريصين
على هذا الدين، وحرصهم على الدين جعلهم يحرصون على العناية بعلم الأسانيد

⁽¹⁾ صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1423هـ/
2002م، باب أمور الدين، كتاب الإيمان، ص 13.

⁽²⁾ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون،
بيروت، ط1، 1996م، 984/1.

⁽³⁾ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث، بدر الدين محمد بن جماعة، تح: محي الدين عبد الرحمن
رمضان، دار الفكر، دب، ط2، دت، ص 30.

أو علم الرجال كما يطلق عليه أيضا، وقد روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين أنه قال: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ.»⁽¹⁾، وروى عن عبد الله بن المبارك قوله في فضل الإسناد: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.»⁽²⁾، وعلى هذا مدار الاهتمام بالإسناد عند علماء اللغة أيضا، فإنَّ الاهتمام بمعرفة رواة الشعر واللغة، ومعرفة مَنْ تَوْخِذُ عنهم أمرٌ ضروري؛ لكونه يسدُّ الباب أمام من يريد الوضع والتزيُّد والتدليس في اللغة.

2 / الإسناد عند النحاة واللغويين:

اهتم علماءنا بضبط وتحريّ الإسناد، غير أن عنايتهم لم ترقَ إلى مستوى عناية المحدثين بضبط الإسناد ومعرفة الرواة ومراتبهم، ومع ذلك فقد كانوا لا يرتاحون إلى المسموع الوارد عن العرب حتى يكون عندهم موثوقا، فيتحرّون عدد الرواة الناقلين ومدى أمانتهم وصدقهم، وقد بالغ سعيد الأفغاني حين اتهم النحاة بقصور الهمة وكثرة المزالق في شواهدهم النحوية، حيث قال عنهم: «لم يدرسوا الرواة وأحوالهم، ومَنْ مِنْهُمْ التَّقَةُ الضابطة ومن منهم الوضَّاعُ المُخْلِطُ، فلم نعرف عن طبقات رواة اللغة ما عرفنا عن طبقات المحدثين، ولا حظي فنُّ الرواية اللغوية ببعض ما حظي به فن رواية الحديث، مع أن بعضهم حاول تقليد المحدثين في الجرح والتعديل، فكان ينصُّ في ترجمة الخليل وأبي عمرو مثلا على أمانتهما،

⁽¹⁾ صحيح مسلم، الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم، اعتنى به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م، باب في أن الإسناد من الدين، 8/1.

⁽²⁾ نفسه، 9/1.

وينصُّ في ترجمة قطرب بما يشعر بكذبه، ويشير إلى تزيُّد الأصمعي... إنَّ صنعهم أشبه بتقليد ابتدائي لا علمية فيه.⁽¹⁾

وفي العبارة الأخيرة طعن مبالغ فيه، فالدارس لمسيرة جمع اللغة وما بذله الرواة من جهد عظيم، ومسيرة النحاة في تصنيف المرويَّات ونقدها لاستنباط القواعد منها، والناظر بحق في هذا الصرح النحوي يعلم يقيناً أنه ليس من صنيع نحاة ولغويين مبتدئين، وأنه يتَّسم بصفة العلمية، ولولا ذلك ما كثرت التصانيف في هذا العلم الجليل، وسبب عدم بلوغ علماء اللغة من العناية بالإسناد ما بلغه المحدثون راجع لما بين العلمين من تفاوت في القيمة الدينية والعقدية والدينيوية.

ويضاف إلى ذلك خوف المحدثين على هذا الدين من أن يُبتدع فيه ما ليس منه، وخوفهم من أن يشملهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم: « لا تكذبوا عليَّ، فإنه من كذب عليَّ فليلج النار. »⁽²⁾، وقوله: « من يقل عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار. »⁽³⁾، فهذا الخوف والورع الشديد ألزمهم ودفعهم إلى التحري عن عدالة الراوي وصدق مقالته، وليس ذلك متوفراً في رواية اللغة، ولهذا كانت دواعي الكذب أقل.

ومعلوم أن اللغويين وكتَّاب التراجم كانوا يبينون أمانة الراوي من عدمها، ومن الذين اهتموا بذلك ابن سلام **الجمحي**، حيث قال: «في الشعر المسموع

⁽¹⁾ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دب، دط، 1414هـ/1994م، ص 72-73.

⁽²⁾ صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، ص 39.

⁽³⁾ نفسه، ص 39.

مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في عريته، ولا أدب يُستفاد منه ... وقد تداوله قومٌ من كتاب إلى كتاب لم يأخذوه من أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولا يروي عن صحفي...»⁽¹⁾

وقد ذكر أشخاصاً عُرفوا بالكذب والوضع منهم حماد الراوية، حيث قال عنه : «وكان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية، وكان غير موثوق به، كان ينحل شعر الرجل غيره، وينحل غيره شعره ويزيد في الأشعار»⁽²⁾ وقال عن محمد بن إسحاق: «وكان ممن هَجَّن الشعر وأفسده، وحمل كلَّ غُثاء محمد بن إسحاق... وكان من علماء الناس بالسير، فنقل الناس الأشعار وكان يعتذر منها ويقول: لا علم لي بالشعر، إنما أوتيت به فأحمله، ولم يكن ذلك له عذراً»⁽³⁾

ولم يتوقف سعيد الأفغاني عند هذا الحد، بل زاد قائلاً: « ولم يحققوا النصوص التي بنوا عليها لا سنداً ولا متناً، أمّا السند فكثيراً ما تجد الشاهد في كتبهم منسوباً إلى غير قائله، وأمّا المتن فكثيراً ما تجده مروياً عندهم على غير الصحيح، ويبنون قاعدتهم على موضع الخطأ فيه، وكان عليهم أن يتقصوا

⁽¹⁾ المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 171/1.

⁽²⁾ طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/2001م، ص 40.

⁽³⁾ نفسه، ص 28.

الروايات المختلفة ويحقّقوها متحرّين صحيحها من زائفها، وإذا يستطيعون الاطمئنان إلى ما يبنون عليها من قواعد.»⁽¹⁾

وفي كلامه هذا تعسّف وشطط في الحكم على النحاة، زيادة على أنه قد عمّم الحكم فشمّل نحاة المصريين، فإذا كان الكوفيون قد عُرفوا ببعض التسّمح في الرواية، وقد بنوا شيئاً من قواعدهم على الشواذ والنوادر، فإن ذلك لا يعني المبالغة في نسبة ذلك إليهم، ولا يعني بأيّ حال من الأحوال إسقاط ذلك الحكم على جميع النحاة متقدّمهم ومتأخّريهم.

وكلامه هذا مردود بأن كتب النحاة وتصانيفهم زاخرة بالردود والاعتراضات على الشواهد المتضمّنة للخطأ والغلط، والشواهد التي لا يعرف قائلها، أو يُطعن في راويها، أمّا ما اختلفت روايته فإنّ النحاة كانوا يرجّحون فيه الأقوى على الضعيف، والمشهور على المغمور، وما كثر روّاته على ما انفرد به راوٍ واحد.

ولا بدّ أن نوكّد على حقيقة لها تأثيرها على هذه القضية، وهي أنّ رواية اللغة كانت تعتمد على منهجين: المنهج الأول هو التدوين في الكتب، سواء التي كُتبت قبل بدء رحلة الرواة إلى البادية، أو التي دوّنها خلال رحلتهم وسماعهم من العرب، وذلك أنّ الرواة كانوا يوتّقون ما يسمعون بالكتابة، ومنهج التدوين حفظ المرويّات وصانها من التغيير، وإنّ كان قد نالها بعض التصحيف.

والمنهج الثاني: هو الحفظ في الذاكرة، وهذا يتطلّب أن يكون الراوي واسع الحفظ سريع الاسترجاع، بعيداً عن النسيان، وقد عُرف الكثير من الرواة بقوة

⁽¹⁾ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص 73.

الحفظ، فقد قال أبو العباس ثعلب: « شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط، ولقد أملى على الناس ما يُحْمَلُ على أجمال.»⁽¹⁾، وذكر القفطي أَنَّ محمد بن القاسم الأنباري كان يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت، وكان يملئ من حفظه لا من كتاب.⁽²⁾

والجانب السلبي في الحفظ أَنَّهُ قد يطاله النسيان؛ فَإِنَّ الذاكرة مهما قويت معرضة لأن يسقط شيءٌ ممَّا اختزن فيها بسبب النسيان أو السهو والغفلة، وقد يزول المحفوظ بزوال صاحبه وانقطاعه عن الحياة الدنيا، والفرق بين منهج الكتابة ومنهج الحفظ أَنَّ الأول أضبط وأسلم، وأكثر ثبوتا وتقبيدا.

وهكذا وجد النحاة أنفسهم أمام صنفين من اللغة، صنف مدوّن في الكتب، وصنف يتلقّونه من حفظ الشيوخ الرواة، وقد يكون أخذ اللغة وضبطها بالاعتماد على الحفظ وحده سببا في نسيان أسماء الشعراء المروي عنهم، وهذا ما جعل النحاة يتولّون مهمة بدأها الرواة ولم يُنهوها، وهي توثيق نسبة الشعر إلى أصحابه.

3/ النحاة بين إثبات الإسناد وعدم إثباته:

ضمَّ كتاب سيبويه وهو أول كتاب في النحو يصل إلينا ألفا وستة وخمسين شاهدا شعريا، وقد نسب سيبويه أكثر الشواهد إلى أصحابها، وترك عددا منها من غير نسبة لأحد، وبعد أن ذاع أمر الكتاب وشاع، واشتهر بين النحاة كثر شُرَّاحه

⁽¹⁾ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1398هـ/1978م، 4/306.

⁽²⁾ إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406هـ/1986م، 3/202.

ومفسّروه، ومن جملة ما اهتم به هؤلاء توثيق ما لم ينسبه **سيبويه**، وقد ذكر **البغدادي** أنّ **سيبويه** لم يكن يهتم بنسبة شواهد، وأنّ النحاة قد نسبوا بعده، ونقل قول **أبي عمرو الجرمي**: « نظرت في كتاب **سيبويه**، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فعرفت أصحابها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها. »⁽¹⁾، ونقل **الزبيدي** القول المنسوب لـ **أبي عمرو الجرمي**، ولم يأت في لفظه عبارة "أثبتها"، وإنما قال: « فأما الألف فعرفت أسماء قائلها. »⁽²⁾

وقد وقف **خالد عبد الكريم جمعة** في كتابه "شواهد الشعر في كتاب **سيبويه**" على حقيقة أنّ غير المنسوب في الكتاب يفوق الخمسين بيتاً التي ذكرها **الجرمي**، كما أكد أنّ قول **البغدادي** بأنّ **سيبويه** لم ينسب أي بيت من شواهد وأنّ **الجرمي** هو من أثبتّها غير صحيح، استناداً إلى رواية **الزبيدي** التي خلت من لفظة "أثبتها" التي جاءت في نص **البغدادي** وأوهمت أنّ **سيبويه** لم يعبأ بإسناد شواهد، وأكد **جمعة** أنّ **سيبويه** عني بنسبة عدد كبير من الشواهد، وأمّا الباقي فأثبتها **النحاة** من بعده.⁽³⁾

⁽¹⁾ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م، 369/1.

⁽²⁾ طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص 75.

⁽³⁾ شواهد الشعر في كتاب **سيبويه**، خالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية، مصر الجديدة، ط2، 1409هـ/1989م، ص 179-191.

على أنَّ عدم نسبة الشواهد لم يقف عند سيبويه، فقد امتدَّ إلى النحاة من بعده، فالمبرد استشهد بـ (561) شاهدا شعريا، وأكثر شواهد غير منسوب⁽¹⁾، وكذلك سكت ابن الشجري عن نسبة بعض من شواهد⁽²⁾، واستشهد الزمخشري في كتابه "المفصل" بتسعين شاهدا لم يُعرف قائلها⁽³⁾، وقد بلغ أبو حيان الأندلسي الذروة في عدم نسبة الشواهد في "ارتشاف الضرب"، فقد بلغت شواهد 1472 بيتا شعريا، نسب منها ثمانين بيتا، واستشهد بـ 413 شاهدا لا يُعرف قائلها.⁽⁴⁾

ولا يعني هذا أن النحاة لم يُعنوا بضبط وتحري الإسناد، إذ يعدُّ إسهام أبي عمرو الجرمي في نسبة شواهد الكتاب إحدى الخطوات الجادة التي تؤكد حرص العلماء على توثيق الشواهد النحوية⁽⁵⁾، كما أنَّ هناك من تشدَّدوا في هذه المسألة كأبي البركات ابن الأنباري الذي لم يكن متهاونا أو متساهلا في التعامل مع الشواهد المجهولة القائل، فقد كان يصرِّح في مواضع كثيرة بأنَّ ما لا يُعرف

⁽¹⁾ ينظر: مقدمة تحقيق المقتضب لأبي العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ط3، 1415هـ/1994م. ص 93.

⁽²⁾ ينظر: مقدمة تحقيق الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن حمزة الحسني العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م. ص 107.

⁽³⁾ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد، دط، 1389هـ/1970م، ص 110.

⁽⁴⁾ ينظر: مقدمة تحقيق ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م. ص 54.

⁽⁵⁾ ينظر: خزنة الأدب، 369/1، وطبقات النحويين واللغويين، ص 75.

قائله ليس فيه حجة، وجعل جهالة القائل وعدم إثبات الإسناد وجها من وجوه الاعتراض على النقل، وسمى هذا الوجه "المطالبة بإثبات الإسناد"⁽¹⁾.

وسار على خطى ابن الأنباري كل من جلال الدين السيوطي وعبد القادر البغدادي، اللذين صرّحا بامتناع الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله، مستنديين في ذلك إلى تصريحات ابن الأنباري في الإنصاف⁽²⁾، وعلا سبب ذلك بالخوف من أن يكون البيت المجهول صاحبه مصنوعا، والمصنوع هو الشعر الموضوع المكذوب المختلق من طرف الرواة أو غيرهم، فلا يكون له نسبة حقيقية، أو يكون لمولد أو محدث، أي الذي ينتمي إلى شعراء الطبقة الرابعة الذين أجمع النحاة على عدم الاحتجاج بشعرهم، أو يكون هذا البيت المجهول لمن لا يوثق بفصاحته.

وفي حديث البغدادي عن توثيق رواية الأشعار أكد أن ضبط وتقييد الشواهد يؤمن به التحريف والتصحيف، فيُعرف القائل ويُدفع احتمال ضعفه⁽³⁾؛ لأنه إذا عُرف القائل تبين النحوي زمانه وقبيلته وفصاحته من عدمها، وعلى هذا مدار الاحتجاج في النحو؛ فإنه مبني على ما ثبتت فصاحة مصدره.

4 / أسباب عدم نسيج الشواهد:

لقد اهتم العلماء في عهد سيبويه وبعده بالبحث عن قائل الشاهد النحوي؛ بغية التثبت من صحته وفصاحته، ومع ذلك فقد رأينا في كتبهم شواهد كثيرة غير معزوة إلى أصحابها؛ ولا بد أن يكون لامتناعهم عن إثبات إسناد الشعر أسباب،

⁽¹⁾ الإغراب في جدل الإعراب، ص 46.

⁽²⁾ ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 149، وخزانة الأدب، 15/1.

⁽³⁾ خزانة الأدب، 16/1.

وقد قدّم البغدادي تبريراً لامتناع سيبويه من نسبة شواهد، وتلك الأسباب تنطبق على غيره من النحاة، حيث قال: «وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء؛ لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يُروى لشاعرين، فاعتمد على شيوخه، ونسب الإنشاد إليهم، فيقول: أنشدنا يعني الخليل، ويقول: أنشدنا يونس، وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره ممّن أخذ عنه، وربما قال: أنشدني أعرابيّ فصيح.»⁽¹⁾، وفي هذا النص إقرار بحقيقة أنّ سيبويه كان يتحقق من مصدر شواهد، وأنه إنما امتنع من ذكر أصحابه لأسباب منها:

1 - اختلاف نسبة الشواهد، فالبيت الواحد قد يُنسب لشاعرين أو أكثر، ومردّد ذلك إلى أنّ الشعراء كانوا يأخذون عن بعضهم، وقد يؤدّي ذلك إلى اختلاط أبيات لشاعر بأبيات لشاعر آخر⁽²⁾، ولهذا أعرض سيبويه عن ذكر أسماء الشعراء دفعا للخلط واللبس، وهذا السبب ليس حكرا على سيبويه، فإذا كان هو أقرب عهدا بالفصاحة، فكيف بالنحاة الذين جاؤوا من بعده؟ خصوصا أنه لا يكاد يخلو كتاب من كتب النحاة من شواهد سيبويه، سواء المنسوبة أو غير المنسوبة أو المختلف في نسبتها.

2- بعض الشواهد لا يُعرف لها قائل؛ لأنها ممّا تقادم عهده، وتداولتها العرب زمنا دون الالتفات إلى قائلها، والشعر ديوان العرب وأجلّ مفاخرهم؛ لذلك كانوا لا ينفكّون يتداولونه ويتغنّون به ويتناشدونه، وربما تناست العرب قائل البيت لكثرة شعرائهم.

⁽¹⁾ خزانة الأدب، 369/1-370.

⁽²⁾ شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة، ص 192.

3 - الاعتماد على الشيوخ ونسبة الشعر إليهم، ولذلك كان **سيبويه** ينسب شواهده إلى **الخليل** و**يونس بن أحمد** وغيرهما، وهؤلاء حجة فيما يروون، فكان يكتفي بالقول: أنشدنا **يونس**⁽¹⁾، أو يسند البيت إلى **عيسى بن عمر**⁽²⁾، أو شيخه **الخليل**⁽³⁾، أو **أبي الخطاب**⁽⁴⁾.

4 - إسناد الشاهد إلى من يوثق بفصاحته دون التصريح باسم الشاعر، وقد كان **سيبويه** يعتمد هذا الوجه من الإسناد في مواضع كثيرة، كأن يقول: "سمعناه ممن يوثق بعربيته"⁽⁵⁾، أو "من تُرضى عربيته"⁽⁶⁾، أو يذكر قبيلة الشاعر، نحو: "وقال رجل من **قيس عيلان**"⁽⁷⁾، أو "من بني أسد"⁽⁸⁾، أو "من الأنصار"⁽⁹⁾، وهذا يعني أنه إذا روى الشاهد عربي فصيح موثوق به، أو ينتمي إلى قبيلة من القبائل التي يُحتجُّ بها لم يحتج النحوي إلى ذكر اسم القائل، ويؤكد هذا قول **ابن مالك** عند اعتراضه على شاهد مجهول القائل: «وَأَمَّا : "ولكنني من حبها لعميد" فلا حجة فيه لشذوذه،

⁽¹⁾ ينظر: الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، 120/1، 155.

⁽²⁾ نفسه، 169/1، 171.

⁽³⁾ نفسه، 84/2، 110.

⁽⁴⁾ نفسه، 111/2.

⁽⁵⁾ - الكتاب، 155 - 71/1، 92 - 9/2.

⁽⁶⁾ 182/1.

⁽⁷⁾ نفسه، 170/1.

⁽⁸⁾ نفسه، 45/2.

⁽⁹⁾ نفسه، 185/1.

إِذْ لَا يُعْلَمُ لَهُ تَنْمَّةٌ، وَلَا قَائِلٌ، وَلَا رَاوٍ عَدْلٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مِمَّنْ يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ ... وَلَوْ صَحَّ إِسْنَادُهُ إِلَى مَنْ يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ لَوَجَّهَ.⁽¹⁾

وَهَذَا تَأْكِيدٌ عَلَى أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا رَوَاهُ رَاوٍ ثَقَّةٌ عَدْلٌ عَمَّنْ يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ لَمْ يَلْزَمْ بَعْدَ ذَلِكَ ذِكْرُ اسْمِ الْقَائِلِ، وَلِهَذَا لَمْ يَطْعُنِ النُّحَاةُ فِي رَوَايَاتِ سَيَّبُوِيهِ وَإِنْ جُهِلَتْ أَسْمَاءُ قَائِلِيهَا؛ لِأَنَّهُ أَسْنَدَهَا إِلَى الْمُوثِقِ بِهِمْ، فَسَقَطَ عَنْهُ لَزُومُ ذِكْرِ الْقَائِلِ، غَيْرَ أَنَّ قَضِيَّةَ إِثْبَاتِ الْإِسْنَادِ لَمْ تَكُنْ تَنَارُ بِشَكْلِ كَبِيرٍ عِنْدَ النُّحَاةِ الَّذِينَ عَاصَرُوا سَيَّبُوِيهِ أَوْ كَانُوا قَرِيبِي الْعَهْدِ مِنْهُ؛ وَذَلِكَ لِقَرَبِ عَهْدِهِم بِالرَّوَاةِ وَالْعَرَبِ الْفَصَحَاءِ الْمُوثِقِ بِهِمْ الَّذِينَ كَانُوا يَسْمَعُونَ عَنْهُمْ مُبَاشَرَةً فَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى تَوْثِيقٍ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهَا عِنْدَ النُّحَاةِ الْمُتَأَخِّرِينَ صَارَتْ أَمْرًا مَلْحًا، وَرَبَّمَا يَعُودُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ عَدَمَ الْإِسْنَادِ قَدْ اسْتَفْحَلَ، فَكَانَ لَزَامًا وَضْعَ مَقَايِيسَ وَضُوبَاطٍ لِلِاحْتِجَاجِ، وَلِهَذَا صَرَّحَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَالسَّيُّوْطِيُّ وَالبَغْدَادِيُّ بِأَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِمَا لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ.

وَقَدْ نَصَّ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَسَدُ بَعْدَ دِرَاسَتِهِ لِمَصَادِرِ الشَّعْرِ الْجَاهِلِيِّ عَلَى أَنَّ الرِّوَايَاتِ الَّتِي يَرْتَفِعُ إِسْنَادُهَا إِلَى مَا قَبْلَ عِلْمَاءِ الْقَرْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ قَلِيلَةٌ، فَقَدْ كَانَ جُلُّ اعْتِمَادِهِمْ عَلَى الرِّوَايَةِ الشَّفْهِيَّةِ، كَمَا أَنَّ الْإِسْنَادَ فِي الرِّوَايَةِ لَمْ يَعُدْ مُلْتَزِمًا إِلَّا فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ، حَيْثُ يَرْتَفِعُ الْإِسْنَادُ إِلَى رِجَالِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ

⁽¹⁾ شرح التسهيل، جمال الدين ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر، دب، ط1، 1410هـ/1990م، 29/2.

علماء القرن الثاني، ومع ذلك فإننا نجد من العلماء من يهتمون الإسناد بشكل كبير، وقد عُرف المبرد بكثرة إهمال الإسناد، وذلك ملموس في كتبه⁽¹⁾.

وخلص إلى حقيقة واقع الرواية عند النحاة واللغويين بقوله: « ولعلنا لا نعدو الصواب حين نخلص من كل ذلك إلى أنَّ الإسناد لم يكن - حتى في القرنين الثالث والرابع حين شاع وغلب- أصلاً ثابتاً من أصول الرواية الأدبية، ولم يكن أساساً من الأسس يُحتَكَم إليها في الاستشهاد على صحة هذه الرواية... فنحن نرى أنَّ العلماء والرواة في اللغة والشعر والأخبار كانوا يقدِّمون بين يدي ما يروون بإسناد متصل إلى الطبقة الأولى من العلماء الرواة حيناً، وبإسناد منقطع حيناً آخر يكتفون فيه بذكر شيخهم الذي أخذوا عنه هذا العلم، أو يتجاوزون شيخ شيخهم، ويقنعون بأول مَنْ رُوي عنه هذا الشعر أو ذلك الخبر ... وكان العلماء الرواة من معاصريهم يقبلون منهم كلَّ ذلك ويوثِّقونه: يقبلون إسنادهم المتصل، ويقبلون إسنادهم المنقطع حين يقف عند شيخهم.»²

5/ نماذج من اعتراض النحاة على الشواهد المجهولة:

كثيرة هي الشواهد الشعرية التي اعترض عليها من طرف النحاة، وسنقف عند بعضها مما اشتهر في كتاب النحاة، وجل الشواهد المطعون فيها كانت من استدلالات الكوفيين، وهذه بعضها:

⁽¹⁾ ينظر: مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ناصر الدين الأسد، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1978م، ص 277.

⁽²⁾ مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ناصر الدين الأسد، ص 279-280.

1- قول الشاعر:

كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

استشهد الكوفيون بهذا البيت على جواز إضافة النِّيفِ إلى العشرة، أي إضافة ما دون التسعة إلى العشرة، حيث ذهبوا إلى أنَّ العدد المركَّب نحو: "خمسَ عشر" مركَّب من اسمين جَعِلاً اسماً واحداً مبنياً على فتح الجزئين في الرفع والنصب والجر، وأجازوا أن يُعرب إعراب إضافة كباقي الأسماء، فيقال: خمسُ عشرٍ، وخمسُ عشرة⁽¹⁾، وقد روى الفراء عن أبي الهيثم العُقَيْلي وأبي فقَّعس الأسدي جواز "ما فعلت خمسُ عشري" و"رأيت خمسَ عشري" بإعراب المضاف وهو "الخمسَ"⁽²⁾، وحُكي عن الأخفش من البصريين إجازته لذلك⁽³⁾.

غير أنَّ سيبويه عدَّ ذلك لغة رديئة⁽⁴⁾، وله نصوص تؤكِّد أنَّ معاملة المركب العددي معاملة المضاف والمضاف إليه في الإعراب لا تجوز، حيث قال: «... فمن ذلك خمسَ عشرة، ومَعْدٍ يَكْرَبُ في قول من لم يضيف، فإذا أضفت قلت: معدِّي وخمسيّ، فهكذا سبيل هذا الباب.»⁽⁵⁾، وذلك بإسقاط العشرة من "خمسَ عشرة"، وقال أيضاً: «وسألته [يقصد الخليل] عن الإضافة إلى رجل اسمه

⁽¹⁾ ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م، 32/2-34، والإيضاف، مسألة 43، والمخصَّص، ابن سيدة، 92/14.

⁽²⁾ معاني القرآن، الفراء، 33/2-34.

⁽³⁾ ينظر: المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دتا، 92/14، وارتشاف الضرب، 760/2.

⁽⁴⁾ الكتاب، 299/3.

⁽⁵⁾ الكتاب، 374/3.

اثنا عشر، فقال: ثنوي... وأما اثنا عشر التي للعدد فلا تُضاف ولا يُضاف إليها.⁽¹⁾

وفي قول سيبويه "لا تضاف ولا يضاف إليها" تأكيد على أن الاسم بعد "اثنا عشر" وما أشبهها لا يكون إلا تمييزاً، وأنها بمثابة اسم واحد، فهذه الأعداد لا تُعامل معاملة الأسماء التي تضاف؛ لأنها إذا أُضيفت في لغة من أجاز ذلك من الكوفيين لا يصح أن يكون ما بعدها تمييزاً، فلا يقال: خمسة عشر درهماً؛ لأنَّ إعراب الخمسة والعشر قد اختلف⁽²⁾، فقد خرجت من حكم المركب المبني على فتح الجزئين إلى حكم المضاف والمضاف إليه.

وقد اعترض على البيت الذي استشهد به الفراء وباقي الكوفيين باعتراضات كثيرة، ومنها: اعتراض ابن الأنباري بقوله: «أما ما أنشدوه، فلا يُعرف قائله، ولا يؤخذ به»⁽³⁾، وإليه ذهب ابن سيدة في قوله: «وهذا لا يجيزه البصريون ولا يعرفون البيت»⁽⁴⁾، وقال ابن عصفور إنَّ البيت من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وعُلّق على تجويز الفراء إضافة النيف إلى العقد وإضافة العقد إلى

⁽¹⁾ نفسه، 375/2.

⁽²⁾ معاني القرآن، 34/2.

⁽³⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، 1380هـ/1961م، 310/1.

⁽⁴⁾ المخصص، 92/14.

النِّيف، فتقول: "هذا أحدُ عشرِك" شرط أن يكون العقدُ مضافاً إلى اسم بأنه باطل لم يُسمع من كلامهم⁽¹⁾.

والجواب عن الاعتراض على البيت بأنه مجهولُ القائل ساقطٌ بأنه قد نُسب إلى **نفيع بن طارق**، قال **الجاحظ**: « وأنشدني أبو الرُّدَيْنِيّ الدِّلهَم بن شهاب، أحد بني عوف ابن كنانة من عكَل، قال: أنشدني نفيع بن طارق:

غُلّقَ من عِنائِهِ وشِقْوَتِهِ وقد رأيتَ هدَجاً في مشيتِهِ

وقد جلا الشيب عِذارَ لحيته بنتَ ثمانِي عِشرَةٍ من حجته.⁽²⁾

ويضاف إلى هذا الاعتراض أنَّ **الفراء** روى هذا الشاهد، وهو عالم ثقة⁽³⁾، وقد نسب روايته إلى أعرابي فصيح، حيث قال: « أنشدني العكلي أبو ثروان...»⁽⁴⁾.

وفي هذه المسألة نلاحظ قضيتين مهمتين الأولى: هي أن ابن الأنباري وابن سيدة وابن عصفور ربما كانوا جاهلين بنسبة هذا البيت إلى صاحبه، والثانية أنه فاتهم أن الشاهد إذا رواه من كان ثقة عن أعرابي فصيح كان ذلك كافياً، على أنه وإن صحَّ إسناد الشاهد فهو ليس حجة لشذوذه.

⁽¹⁾ شرح جمل الزجاجة، ابن عصفور الإشبيلي، تح: فؤاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م، 127/2.

⁽²⁾ الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الجاحظ، دب، ط2، 1385هـ/1966م، 463/6.

⁽³⁾ نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 81.

⁽⁴⁾ معاني القرآن، 242-34/2.

2- قول الشاعر:

وما عليك أن تقولِي كَلِّمًا صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّ

ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِمًا⁽¹⁾

هذا الشاهد ساقه الكوفيون استدلالاً على جواز الجمع بين "يا" في النداء وبين الميم في "اللهم"، وذلك وفق مذهبهم؛ لأنَّ الميم عندهم ليست عوضاً من "يا"، والأصل في اللهم: "يا الله أمنا بخير" فلما كثر الكلام وثقل حذفت الهمزة والضمير في "أمنا"، وخطت الكلمتان فصارتا كلمة واحدة⁽²⁾، وكذلك حذف الجار والمجرور؛ لذلك جاز دخول حرف النداء عليه، فهما ليسا بدلاً ومبدلاً منه.

أمَّا البصريون فيرون خلاف ذلك، ومذهبهم هو مذهب الخليل⁽³⁾، الذي جعل الميم في آخر "اللهم" عوضاً عن النداء في أوله، فلا يقال "يا اللهم"؛ لأنَّ العوض والمعوض منه لا يجتمعان، ولهذا طعن البصريون في شواهد الكوفيين، ويمكن إجمال اعتراضاتهم فيما يلي:

ذهب الزجاجي في أحد قوليهِ إلى الاعتراض بجهالة القائل، حيث جعل قول الشاعر "كَلِّمًا صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّ" من الشاذ الذي لا يُعرف قائله⁽⁴⁾، فجمع بين اعتراضين هما الطعن بالشذوذ وجهالة القائل، وقال في موضع آخر: «وليس يُعَارَضُ الإجماع، وما أتى به كتاب الله تعالى، ووُجد في جميع ديوان العرب بقول

⁽¹⁾ معاني القرآن، الفراء، 203/1، الإنصاف، 242/1، وخزانة الأدب، البغدادي، 296/2.

⁽²⁾ ينظر: معاني القرآن، الفراء، 203/1.

⁽³⁾ ينظر: الكتاب، 196/2.

⁽⁴⁾ اشتقاق أسماء الله، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م، ص 32.

قائل: أنشدني بعضهم، وليس ذلك البعض بمعروف ولا مسمّى. ⁽¹⁾ وفي هذا القول ثلاثة اعتراضات: الأول معارضة الشاهد بالإجماع، وهذا الاعتراض مردود؛ لأنَّ الإجماع يقصد به إجماع أهل البلدين ⁽²⁾ البصرة والكوفة، وليس في هذه المسألة إجماع بين البلدين، بل إنَّ جمهور الكوفيين ⁽³⁾ يخالفون البصريين، فلا يكون في القول بالإجماع حجة، والاعتراض الثاني: معارضة الشاهد بنصوص القرآن وشعر العرب، إذ لا نظير له في فصيح الكلام، والاعتراض الثالث: جهالة القائل، فقد أسند الفراء الشاهد الثاني بقوله "أنشدني بعضهم" ⁽⁴⁾، من غير تصريح بأسمائهم. وإلى هذا ذهب ابن الأنباري فقال إنه شعرٌ لا يُعرف قائله، فلا يكون فيه حجة ⁽⁵⁾، وتابعه في ذلك العكبري ⁽⁶⁾.

وزيادة على جهالة القائل اعترض على الشاهد باعترضات أخرى، فقد ذكر ابن الأنباري، وابن عصفور، والعكبري أن ذلك من ضرائر الشعر. ⁽⁷⁾

3 - قول الشاعر: قد صرَّت البكرة يوماً أجمعا ⁽¹⁾

⁽¹⁾ معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م، 394/1.

⁽²⁾ ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 189/1.

⁽³⁾ ينظر: الإنصاف، 341/1، اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، ص 32، وارتشاف الضرب، 2400/5.

⁽⁴⁾ معاني القرآن، 203/1.

⁽⁵⁾ الإنصاف، 345/1.

⁽⁶⁾ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الرحمن السليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز، ص 398.

⁽⁷⁾ ينظر: الإنصاف، 345/1، وشرح جمل الزجاجي، 207/2، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص 398.

هذا الشطر من شواهد الكوفيين على جواز تأكيد النكرة إذا كانت محدودة أو مؤقتة، نحو: يوم وليلة، كأن تقول: "صمت يوما كلّه" و"قمت ليلة كلّها"، فالיום والليلة مؤقتتان ومحددتان زمنياً، وليساً زمناً مطلقاً من غير تحديد، ومنع البصريون - إلا الأخص - تأكيد النكرة مطلقاً سواء كانت محدودة أو غير محدودة، ومحلّ الشاهد في هذا الرجز تأكيد لفظ "يوماً" وهو نكرة محدودة؛ لأنّ اليوم زمن معروف محدّد.

وقد اعترض عليه ابن الأنباري بأنه لا يُعرف قائله⁽²⁾، ووافقه ابن يعيش⁽³⁾، وشكّك العيني في صحة الشاهد بقوله: «وقيل مصنوع لا يُحتج به»⁽⁴⁾، وحمله ابن عصفور على الضرورة الشعرية.⁽⁵⁾

وردّ البغدادي على اعتراض ابن الأنباري على شواهد الكوفيين ومنها هذا الشاهد بقوله: «هذا كلامه، وهو مبنيّ على الطعن في روايتهم، وهذا لا يجوز؛ لأنهم ثقات.»⁽⁶⁾

⁽¹⁾ ينظر: الإنصاف، مسألة 63، 455/2.

⁽²⁾ الإنصاف، 456/2.

⁽³⁾ شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت، 45/3.

⁽⁴⁾ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المعروف ب(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين بن موسى العيني، تح: علي محمد فاخر و أحمد محمد توفيق وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م، 1583/4.

⁽⁵⁾ المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1418هـ/1998م، ص 318.

⁽⁶⁾ خزانة الأدب، 170/5.

والحقيقة أنَّ هذه المسألة تحتاج إلى إعادة نظر، فالكوفيون اشتروا في تأكيد النكرة أنَّ تكون مؤقتة، ولم يجيزوا ذلك مطلقاً، وإليه ذهب ابن مالك مشترطاً حصول الفائدة، نحو قولك: "صمت شهراً كلّهُ"، و"قمت ليلة كلّها"، فبذكر لفظ "كل" يُعلم أنَّ الصيام كان في جميع الشهر، والقيام كان في جميع الليلة، ولو لم يُذكر لفظ التوكيد لاحتمل أنَّ لا يراد جميع الشهر وجميع الليلة، أمّا ما لم يحصل فيه الفائدة فلا يجوز تأكيده نحو: "اعتكفت وقتاً كلّهُ"، و"رأيت شيئاً نفسه"؛ لأنَّ الوقت والشيء غير معلومين ومحدودين، وذهب ابن مالك إلى أنَّ من منع التأكيد مطلقاً أو أجازَه مطلقاً فهو غير مصيب، وقد استشهد بشواهد من الشعر، وفيها الأبيات التي استشهد بها الكوفيون؛ لحصول الفائدة فيها⁽¹⁾.

وهذا الشاهد الذي ردّه ابن الأنباري وابن يعيش لجهالة قائله، وشكك فيه العيني، وجعله ابن عصفور من الضرائر رواه بعض النحاة ولم يطعنوا أو يشكّوا فيه، فقد نقله الزمخشري في المفصل رواية عن الكوفيين، واستدلَّ به ابن مالك، ووافقه السيوطي لورود السماع به في أشعار العرب، وزاد على تلك الشواهد الشعرية حديثاً نبوياً شريفاً⁽²⁾، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «ما علمته صام شهراً كلّهُ إلا رمضان.»، وفي روايتين أخريين "شهرًا تاماً" و "شهرًا

⁽¹⁾ شرح التسهيل، ابن مالك، 3/296-297.

⁽²⁾ ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م، 3/142.

كاملاً⁽¹⁾، وقد أخرج الحديث مسلم بلفظي "كلّه" و"كاملاً"⁽²⁾ فدلّ على أنّ "كلّه" أفادت ما نصّ عليه ابن مالك من إفادة جميع الشهر وتمامه، وأياً كان لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم من هذه الثلاثة فهو عربيّ فصيح.

4/ قول الشاعر:

أردتُ لكيما أن تطيرَ بِقِربَتِي ففترَكها شَنّاً ببيداءٍ بَلَقَعَ⁽³⁾

استشهد الكوفيون بهذا البيت على جواز إظهار "أنّ" بعد "لكي"، واختلفوا في الناصب، فمنهم من قال إنّ الناصب هو "كي" و"أنّ" مصدرية مؤكّدة لكي، واللام للتعليل، ومنهم من قال إنّ العامل هو اللام، و"كي" و"أنّ" توكيدان لها، والبصريون لا يجيزون إظهار "أنّ" بأيّ شكل من الأشكال.⁽⁴⁾

واعترض نحاة البصرة ومن تابعهم من المتأخرين على الشاهد، وأهمّ تلك الاعتراضات قولُ ابن الأنباري إنّ البيت غير معروف، ولا يُعرف قائله⁽⁵⁾، وإليه

⁽¹⁾ السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ/2001م، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عائشة فيه، 121/3.

⁽²⁾ صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب النبي في غير رمضان، ص 513.

⁽³⁾ ينظر: معاني القرآن، الفراء، 1/262، والإنصاف، مسألة 80، 2/580، و شرح التسهيل، 1/224، وارتشاف الضرب، 5/1647، ومغني اللبيب، 3/34.

⁽⁴⁾ الإنصاف، 2/579.

⁽⁵⁾ الإنصاف، 2/583.

ذهب ابن يعيش⁽¹⁾، و نقل البغدادي عن أبي جعفر النحاس قوله إِنَّ البيت مجهول القائل، ولو عُرف قائله لكان ضرورة⁽²⁾.

وضَعَفَ ابن مالك البيت من جهة القياس، وقال إِنَّه لا ينفكُّ عن أحد أمرين مستغربين: إمَّا أن تكون "كي" مصدرية فاجتمعت مع "أَنْ" وكلاهما مصدريتان، وإمَّا أن تكون "كي" حرف جر، فاجتمعت مع اللام وهما حرفا جر، ثم حمل "كي" على الوجه الأول؛ لأنَّ اجتماع حرفين مصدرين أولى⁽³⁾.

وزيادة على هذه الاعتراضات فإنَّ البيت هو الشاهد الوحيد الذي استدلَّ به الكوفيون، ولذلك فهومن الشاذ النادر قياسا واستعمالا فلا يُعتدُّ به، ولا يُلتفت إليه وإنَّ عُلِمَ قائله، وقد جعله ابن عصفور من ضرائر الزيادة⁽⁴⁾.

5/ قول الشاعر:

قد علّمت أم أبي السّلاء ❖❖❖ وعلمت ذاك مع الجراءِ

أَنْ نَعَمْ مأكولا على الخواءِ ❖❖❖ يا لك من تمرٍ ومن شيشاءِ

❖ ينشُبُ في المسنّل واللّهاءِ ❖⁽⁵⁾

⁽¹⁾ شرح المفصل، 16/9.

⁽²⁾ خزانة الأدب، 16/1.

⁽³⁾ ينظر: شرح التسهيل، 224/1.

⁽⁴⁾ ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م، ص 60.

⁽⁵⁾ المقصور والممدود، أبو زكريا بن زياد الفراء، تح: عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة، دب، ط1، 1403هـ/1983م، ص 52-53.

استشهد الكوفيون بهذه الأبيات المشطورة على جواز مدّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب الأخفش من البصريين، وعموم البصريين يمنعون ذلك⁽¹⁾، وذهب ابن ولاد وابن خروف من المتأخرين إلى القول بالجواز⁽²⁾، ومحل الشاهد في هذا الرجز مدّ "السّعاء" و"الحّواء" و"اللهاء"، وهي ألفاظ مقصورة في الأصل، أي: "السّعلى و اللهى والحوى"⁽³⁾.

وقد اعترض ابن الأنباري على هذه الأبيات بأنها لا تُعرف ولا يُعرف قائلها⁽⁴⁾، وذكر السيوطي أنّ ابن هشام أورد هذا الشعر في شرح الألفية، وقال: الجواب عندنا أنه لا يُعلم قائله⁽⁵⁾، ولكن هذه الأبيات ليست من شواهد ابن هشام في كتبه "أوضح المسالك"، و"مغني اللبيب"، و"شرح شذور الذهب" و"تخليص الشواهد".

والجواب عن القول بجهالة القائل ما يلي:

- 1 - راوي هذه الأبيات إمام ثقة، وهو الفراء⁽⁶⁾، ويجب قبول روايته وعدم الطعن فيها، خصوصا أنّ هناك شواهد أخرى تؤيّدها.
- 2 - تُسبت هذه الأبيات لأبي المقدم الراجز⁽¹⁾، وقال العيني إنه لأعرابي من أهل البادية⁽²⁾.

⁽¹⁾ الإنصاف مسألة 109، 745/2.

⁽²⁾ ينظر: ضرائر الشعر ابن عصفور، ص 41.

⁽³⁾ ينظر: المقصور والممدود، الفراء، ص 53، والإنصاف، 747/2، وضرائر الشعر، ص 39.

⁽⁴⁾ الإنصاف، 750/2.

⁽⁵⁾ المزهر في علوم اللغة، 142/1.

⁽⁶⁾ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، ص 81.

3 - وذكر محققاً كتاب "المقصود والممدود" للفراء عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي أنه جاء في نسخة مخطوطة لنوادر اليزيدي: «أنشدنا ابن حبيب قال: أنشدنا أبو توبة ميمون بن حفص.» وذكر الأبيات.⁽³⁾

ونسبة الأبيات إلى أبي المقدم أكثر شهرة، فقد وجدنا معظم محققى كتب النحو التي أوردتها ينسبونها إليه، وبالنظر إلى ما جاء في مخطوط نوادر اليزيدي فإن الأبيات تندرج ضمن ما اختلف في قائله، وليس ما جهل قائله.

6/ قول الشاعر: ولكنني من حبها لعميد

استدل الكوفيون بهذا الشطر على جواز دخول اللام في خبر (الكن)⁽⁴⁾ وقد اعترض على هذا الشاهد ابن مالك فقال: «لا يُعلم له تنمّة ولا قائل ولا راوٍ عدل يقول سمعته ممّن يوثق بعربيته.»⁽⁵⁾ ونقل المرادي رأي ابن مالك مع بعض التغيير قائلا: «لا حجة فيه لأنه بيت مجهول، لا يُعرف له تمام ولا شاعر»⁽⁶⁾ ونقل السيوطي عن ابن النحاس قوله: «هذا البيت لا يُعرف قائله ولا أوله، ولم يُذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحدٌ ممّن وثق في اللغة، ولا عُزي إلى

⁽¹⁾ سمط اللآلئ، أبو عبيد البكري، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، دط، دت، 874/2.

⁽²⁾ المقاصد النحوية، العيني، 2018/4.

⁽³⁾ المقصود و الممدود، هامش الكتاب، ص 52.

⁽⁴⁾ ينظر معاني القرآن، الفراء، 465/1، والإنصاف في مسائل الخلاف، 209/1.

⁽⁵⁾ شرح التسهيل، ابن مالك، 29/2.

⁽⁶⁾ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م، ص 620.

مشهور بالضبط والإتقان»⁽¹⁾، وقال ابن هشام : «لا يُعرف له قائل ولا تتمّة ولا نظير»⁽²⁾.

وهذه الاعتراضات مبنية على أمرين: الأول هو الطعن بجهالة القائل، والثاني عدم الوثوق في الراوي، أمّا الاعتراض بجهالة القائل فصحيح، وأمّا عدم الوثوق في الراوي فمردود؛ لأنّ راويه هو الفراء، وهو ثقة فلا يصح رد روايته، على أنّ الشاهد وإن صحّ من جهة الإسناد فإنه لا يصح من جهة القياس؛ فهومن الشاذ الذي لا نظير له، وقد أكد ابن الأنباري ذلك بقوله : «فهو شاذ لا يؤخذ به لقوته، ولهذا لا يكاد يُعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم»³.

وما يمكن أن نخلص إليه في ختام هذا البحث أن النحاة الذين كانوا يعترضون على الشواهد المجهول قائلها كانوا متشددين في ذلك؛ لأنّ الأصل المعتبر هو فصاحة الراوي الذي نقل الشاهد، فإذا ثبت هذا لم يُحتج إلى إثبات القائل، ثم يُنظر بعد ذلك إلى مدى فصاحة الشاهد الشعري ومدى اطراده، فإن كان فصيحاً جاز الاحتجاج به وإن جهل قائله، وإن لم يكن مطرداً رُدّ لشذوذه وقلة استعماله ومخالفته كلام العرب.

⁽¹⁾ الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ص 151.

⁽²⁾ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح، عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 547/3.

⁽³⁾ الإنصاف، 214/1.

قائمة المراجع المعتمدة في المقال :

- 1- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دب، د ط، 1399هـ/1979م.
- 2- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، د ط، د ت.
- 3- صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1423هـ/2002م.
- 4- كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
- 5- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث، بدر الدين محمد بن جماعة، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دب، ط2، د ت.
- 6- صحيح مسلم، الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم، اعتنى به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م.
- 7- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دب، د ط، 1414هـ/1994م.
- 8- المزهري في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.
- 9- طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/2001م.
- 10- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ط، 1398هـ/1978م.

- 12- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.
- 13- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، د ت.
- 14- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية، مصر الجديدة، ط2، 1409هـ/1989م.
- 15- المقتضب لأبي العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ط3، 1415هـ/1994م.
- 16- الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن حمزة الحسني العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م.
- 17- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد، د ط، 1389هـ/1970م.
- 18- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.
- 19- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
- 20- شرح التسهيل، جمال الدين ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر، دب، ط1، 1410هـ/1990م.
- 21- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ناصر الدين الأسد، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1978م.
- 22- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م.

- 23- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د تا.
- 24- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، 1380هـ/1961م.
- 25- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تح: فؤاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
- 26- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الجاحظ، دب، ط2، 1385هـ/1966م.
- 27- اشتقاق أسماء الله، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.
- 28- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
- 29- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الرحمن السليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز.
- 30- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ط، دت.
- 31- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- 32- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المعروف بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين بن موسى العيني، تح: علي محمد فاخر و أحمد محمد توفيق وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م.

- 33- المقرَّب، ابن عصفور الإشبيلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.
- 34- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.
- 35- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ/2001م.
- 36- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
- 37- المقصور والممدود، أبو زكريا بن زياد الفراء، تح: عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة، دب، ط1، 1403هـ/1983م.
- 38- سمط اللآلئ، أبو عبيد البكري، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، د ط، د ت.
- 39- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م.
- 40- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، د ط، د ت.